دراسات عالمية

Panton 499 C



فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا
تحليل متكامل

جيسون دافيدسون



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 134



فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل

مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيـجيـة

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم، والراغبين في الاستزادة من المعرفة في أرفع صورها. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الإطار يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

رئيس التحرير: **أمل عبدالله الهدّابي**

دراســـات عــالميـــة

فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا
تحليل متكامل

جيسون دافيدسون

العدد 134

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتـراتـيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضـــرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "France, Britain and the intervention in Libya: an integrated analysis," by Jason W Davidson, and published in the *Cambridge Review of International Affairs* vol. 26, no. 2 (May 2013): 310-329. The ECSSR is indebted to the author and original publisher for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-869-2

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-870-8

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

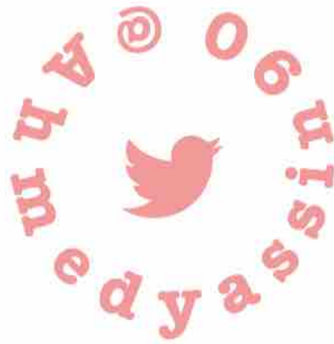
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

ملخص 7
مقدمة 7
نموذج متكامل لقرارات التدخل 9
فرنسا: نحو الإجراء الأوّلي 14
فرنسا: اختيار القوة 19
بريطانيا: نحو الإجراء الأوّلي 23
بريطانيا: اختيار القوة 26
خاتمة 30
الهوامش 33
المراجع 35
نبذة عن المؤلف 41


@Ahmedyassin90

ملخص

تسعى هذه الدراسة لإيضاح القرارات التي اتخذها الرئيس نيكولا ساركوزي في فرنسا ورئيس الوزراء ديفيد كاميرون في بريطانيا للتدخل في الأزمة الليبية. ولا يمكن لأي من نظريات العلاقات الدولية الثلاث – البنائية، والواقعية الدفاعية، والليبرالية – أن تفسر بمفردها قرارات التدخل كالقرارات المتخذة في الحالة الليبية. يفترض النموذج التحليلي الجديد في الدراسة أنّ كلاً من هذه النظريات تركز على عوامل وآليات تفسر جانباً من عملية صنع القرار، وأنّ هذه العوامل تتفاعل مع سلوك الدولة بطرق معقدة. فقد بدأت بريطانيا وفرنسا في البداية بدراسة التدخل؛ لأنهما شعرتا أن المبدأ الناشئ "مسؤولية الحماية" ينطبق على الحالة الليبية، ولأنهما اعتقدا أنّ التدفقات الهائلة من اللاجئين الهاربين من العنف كانت تشكل تهديداً لأمن حدودهما. ورأت كلا الدولتين أيضاً أنه يمكن للتدخل أن ينجح بتكلفة منخفضة نسبياً، وأنهما إن لم تتدخلا فلن يتم حل المشكلة. وعند تلك المرحلة، انخرطت حكومتا ساركوزي وكاميرون في إجراء أولي جعل تدخلهما أكثر احتمالاً بتعريض علاقاتهما الاقتصادية المستقبلية مع نظام القذافي للخطر، وجعله يهددهما على الأرجح بهجمات إرهابية في المستقبل. وكان معنى القيام بالإجراء الأولي أيضاً أن الهيبة الفرنسية والبريطانية في النهاية كانتا ستتضرران لو لم تتدخل الدولتان لتحقيق حل مرضٍ للأزمة. فقد كانت باريس ولندن تنظران إلى الدعم الدولي والإقليمي على أنه مطلب مسبق حاسم للتدخل، وقد سعتا إلى الحصول عليه، وهو ما تحقق بالفعل. وأخيراً، استطاعت حكومتا ساركوزي وكاميرون التقليل من المخاطر السياسية الداخلية للتدخل؛ لأنهما تتمتعان بالتأييد الشعبي وتأييد أحزاب المعارضة.

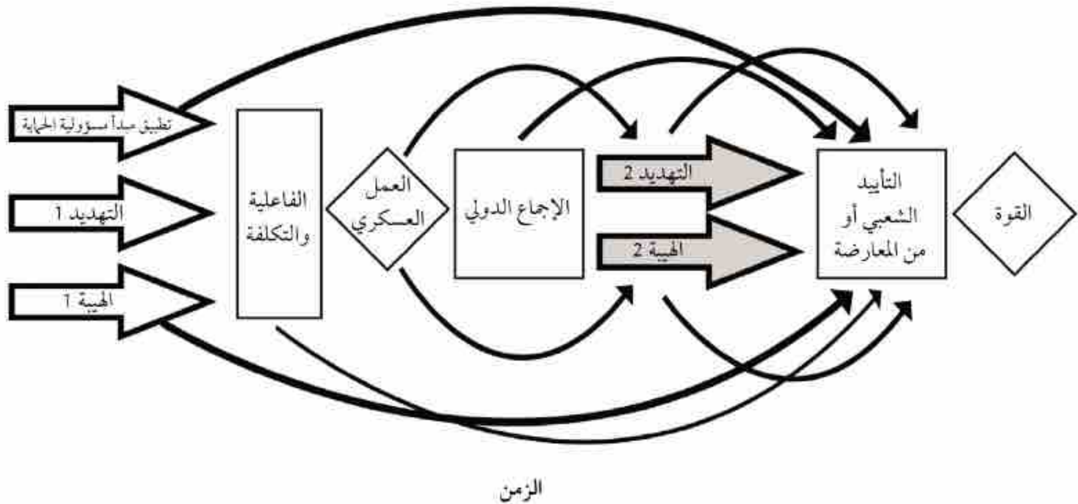
مقدمة

كانت قرارات حكومة الرئيس نيكولا ساركوزي في فرنسا وحكومة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون في بريطانيا، في مارس 2011، بالتدخل عنوةً في الانتفاضة المسلحة بليبيا، غير متوقعة نوعاً ما. أولاً، على الرغم من أن عديدين يطرحون – ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية – فكرة أن حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي "الناتو" ليسوا

مستعدين ولا قادرين على استخدام القوة من غير قيادة أمريكية، فقد كانت هذه حالة قادت فيها باريس ولندن العملية وتبعتهما واشنطن. ثانياً، كان هناك إجماع في فرنسا وبريطانيا على أن حرب العراق عام 2003 تعد بمنزلة كارثة، ولابد من تفادي مثل هذه المساعي المشابهة في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، فقد اختارت كلا الدولتين في عام 2011 استخدام القوة في الشرق الأوسط بهدف تغيير النظام في ليبيا. وكانت هناك أيضاً أسباب محددة تبرر عدم توقع أن تقوم حكومتا ساركوزي وكاميرون برد فعل عدائي تجاه الأزمة الليبية. فقد سبق أن أكد الرئيس ساركوزي "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وواجه مشكلة بسيطة في اعتبار نظاميّ حسني مبارك في مصر وزين العابدين بن علي في تونس من بين أصدقائه (Meunier 2012, 146). وقد توقع المحللون الذين كتبوا عن حكومة كاميرون أن تلزم جانب الحذر نسبياً في ما يتعلق باستخدام القوة لأغراض إنسانية (Beech 2011, 360).

الشكل (1)

نموذج متكامل لقرارات التدخل



الزمن

الأسهم البيضاء: العوامل الدافعة الأولية التي تدفع الحكومة نحو التدخل.
الأسهم الرمادية: العوامل المساهمة التي تجعل من الأرجح أن تقوم الحكومة التي تميل إلى التدخل بالتدخل الفعلي.
الأسهم السوداء: العوامل – في حال تفضيل القوة – التي تزيد من احتمالات العوامل الأخرى التي تفضل القوة.
المربع: العوامل المطلوبة مسبقاً التي يمكن أن تمنع التحرك نحو القوة.
المعين: نقاط القرار (الأول، هو القرار لإصدار بيان/ التخطيط/ دفع الآخرين للعمل، والثاني، هو القرار باستخدام القوة).
ملاحظة: يمكن أن تنتهي العملية في أي وقت إن تم التوصل إلى حل مرضٍ (يؤكد العوامل المسببة الأولية).

تقدم نظريات العلاقات الدولية تفسيراً للقرارات الفرنسية والبريطانية المحيرة؛ حيث تركز النظرية البنائية على مبدأ "مسؤولية الحماية" والشرعية الممنوحة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفق القرار رقم 1973. أما الواقعية الدفاعية فتركز على التهديد المتمثل في تدفقات المهاجرين، والنفط، والإرهاب، والحاجة إلى الدفاع عن الهيبة. وأخيراً، تركز النظرية الليبرالية على الحاجة إلى الحد من المجازفة الانتخابية المترتبة على التدخل الإنساني. لكنّ هناك مشكلتين في استخدام أي من النظريات الآنفة الذكر لتفسير القرارات. أولاً، ليست أي من هذه النظريات مؤهلة لتفسير القرارات بمفردها. وتقدم العوامل التي تركز عليها كل واحدة من هذه النظريات عنصراً حرجاً في القصة تفتقر إليه بقية النظريات. ثانياً، تتفاعل العوامل في كل نظرية مع العوامل في النظريات الأخرى وكذلك مع إجراءات الدول بطرق معقدة تقود إلى النتيجة. وتبرهن الحالة الليبية عام 2011 على أن هناك نموذجاً يدمج بين العوامل المستقاة من هذه النظريات، محدداً كيف تتفاعل، وهو الوحيد الذي يعطي تفسيراً مرضياً.

نموذج متكامل لقرارات التدخل

تقدم هذه الدراسة نموذجاً نظرياً يفسر التدخل ويمكن تطبيقه في ما بعد الحالة الليبية عام 2011. وفي هذا القسم أتناول كل عامل من العوامل، وأناقش كيفية ارتباط كل منها بالآخر. ولكل عامل دور في العملية السببية التي تقود الأزمة من بدايتها إلى قرار استخدام القوة (انظر الشكل 1). أولاً، توجد عوامل دافعة تجعل التدخل أكثر احتمالاً، وهي العوامل السببية الأولية، أي تلك الموجودة عند بداية الأزمة (الأسهم البيضاء في الشكل 1)، والعوامل المساهمة، وهي التي تبرز في أثناء فترة الأزمة (الأسهم الرمادية). كما يتضمن النموذج أيضاً العوامل الأساسية المطلوبة مسبقاً التي يمكن أن تمنع قرار التدخل إذا لم يكن يسير في الاتجاه الصحيح (ممثلة بالمربع).[1] وهذه العوامل لا تدفع العملية قدماً، بل تتمتع بالقدرة على وقفها. وأخيراً، يحدد النموذج بأن الإجراء الأولي من قبل الحكومة صاحبة القرار (ممثلاً بالمعين) يعد جزءاً مهماً من السلسلة السببية، وله آثار مميزة عن العوامل السببية السالفة الذكر. ويفترض النموذج أن هذه العوامل تؤدي دورها في العملية السببية، ولكنه يفترض أيضاً أن كل عامل يؤثر في عوامل سببية أخرى بطرق

معقدة (ممثلة بالأسهم السوداء). فإذا كانت العوامل السببية الأولية والعوامل المساهمة تؤدي إلى الإجراء الأولي – وتستمر في تحبيذ القوة – كما تشير العوامل الأساسية المسبقة إلى الاتجاه الصحيح، فسوف تختار الدولة القوة في نهاية المطاف (ممثلة بالمعين).

يبرز النموذج المتكامل لقرارات التدخل في هذه الدراسة ثلاثة عوامل سببية أولية: المعيار الدولي، وتهديد المصلحة الوطنية، وإقحام الهيبة أو السمعة. تدل النظرية البنائية على أن المعايير الدولية (أي، الأفكار المشتركة على نطاق واسع حول السلوك المناسب وغير المناسب) سيكون لها دور مهم في قرارات التدخل (Finnemore 1996, 85–88). أما منطق المعايير، فيوحي بأن الدول ستتدخل على الأرجح عندما يوجد معيار يوجب التدخل، حيث تحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعندما تعتقد الدولة أن المعيار ينطبق على حالة معينة. ويؤكد معيار مسؤولية الحماية أنه عندما تخفق دولة في حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، فيجب أن يتخذ المجتمع المدني إجراءً "حاسماً في الوقت المناسب" نيابة عن الشعب المتضرر (Bellamy and Williams 2011, 827–829). وبالنظر إلى معيار مسؤولية الحماية، يدل هذا العامل على أنه من المرجح أن تختار الحكومات التدخل عندما تواجه شعباً يتعرض لجرائم ضد الإنسانية وغيرها.

يدل الأسلوب الواقعي الدفاعي على أن الدافع وراء قرارات الدول التدخل هو التهديد المتصور لمصلحتها الوطنية. وتدل النظرية الواقعية – من خلال تطبيقها على التدخل – على أنه من المرجح أن تتدخل الدول عندما تمثل الجهة المستهدفة بالتدخل المحتمل تهديداً مباشراً أو محتملاً لمصلحتها الوطنية (المعرّفة بأنها سلامة الأراضي أو المواطنين)، أو اقتصادها، أو مورد طبيعي ذي أهمية رئيسية أو أمنية (Davidson 2011, 16). وتتصف الهجرة بأهمية خاصة، بوصفها عاملاً سببياً أولياً؛ لأن الأزمات الإنسانية غالباً ما ينتج عنها تدفقات هائلة من اللاجئين. أما الواقعية فتوحي بأن الدولة التي تدرس التدخل سترى في تجاوز اللاجئين نقاط المراقبة على حدودها يعد بمنزلة تهديد لسلامة أراضيها.[2] وكلما ازداد تهديد اللاجئين لأمن الحدود، ازدادت احتمالات التدخل. وتعتبر الهيبة العامل السببي الأولي الثالث، ولها جذور في نظريّتي

الواقعية والبنائية. فقد عرّف المفكر الواقعي روبرت جلبن الهيبة بأنها الاعتراف الاجتماعي بسلطة الدولة (Gilpin, 1981, 30-33). وتؤكد الواقعية على أن الدول تريد أن يعتقد الآخرون أنها قوية؛ لأن ذلك يمكن أن يكون وسيلة للبقاء وتحقيق أهداف أخرى. وتعرّفنا النظرية البنائية بالدور الذي تؤديه التوقعات الاجتماعية والتفاعلات السابقة في تقييمات الدول لهيبة الآخرين.[3] ويمكن أن تساعدنا الهيبة على تفسير قرار التدخل وما له علاقة به من قرارات (Neack 1995). إن التركيز على الهيبة بوصفها عاملاً سببياً أولياً في قرارات التدخل تقودنا إلى توقع أن تتدخل الدول عندما تتأثر هيبتها في إحدى الأزمات. ويحدث هذا بصورة أساسية نتيجة صلات تاريخية سابقة بين الدولة المحتمل تدخلها والدولة المستهدفة بالتدخل أو منطقتها.

عندما تعتقد دولة أن معيار مسؤولية الحماية يتطلب التدخل، وأن مصلحتها الوطنية مهددة من الدولة المستهدفة، أو أن هيبتها قد تضررت، فإنها تبدأ في أخذ قرار التدخل في الاعتبار. ويمكن أن تبدأ دولة أخذ التدخل في الاعتبار فقط لأنها تعتقد أن معيار مسؤولية الحماية ينطبق أو أن هناك فقط تهديداً للمصلحة الوطنية (أو هيبة متضررة سابقاً)، ولكنها تميل على الأرجح بصورة خاصة إلى التدخل إن دلّ عاملان أو ثلاثة من هذه العوامل على التدخل.

وبعد أن تبدأ الدول في دراسة التدخل العسكري، فإن النموذج يشير إلى أنها توشك أن تقوم على الفور بمواجهة المجموعة الأولى من العوامل الأساسية؛ فهي تنظر في ما إذا كان سينجح، وما هي تكلفته، وما إذا كانت ستحصل على فوائد التدخل من دون أن تدفع ثمناً له. فإذا اعتقد صناع القرار بأن التدخل لن ينجح أو سيكون باهظ التكلفة، أو أن بإمكانهم الحصول على الاستفادة دونما عناء من جهود الآخرين، فإن ذلك سيعوق الدافع للتدخل. وعلى العكس من ذلك، فإنهم إن اعتقدوا أن التدخل سينجح، وأنه يمكن إنجازه بتكلفة منخفضة، وأن الاستفادة من مساعي الآخرين دون عناء غير ممكنة، فإن الجاذبية نحو التدخل ستكون أقوى. لابد لصناع القرار من الإيمان أولاً بأن التدخل يحظى بفرصة معقولة لتحقيق أهدافهم الأساسية (O'Sullivan 2003, 27–28). كما يجب أن يؤمن صناع القرار أيضاً بأن التدخل الفعال سيكون أعلى قيمة مما تسوغه أهدافهم

(O’Sullivan 2003, 28) أيضاً. وأخيراً، فإن التدخل يكون أكثر احتمالاً عندما تعتقد الدول بأنها لا يمكنها استغلال مساعي الآخرين (Olson 1965). فإذا ما استطاعت الدول كسب فوائد التدخل من دون تحمل التكاليف فمن المعقول أن تتوقع أن تفعل ذلك.[4]

إن كانت العوامل السببية الأولية تشير نحو التدخل، وكان صناع القرار يعتقدون أن العمل العسكري سينجح على الأرجح بتكلفة منخفضة، وأنهم لا يمكنهم الإفادة من مساعي جهات أخرى في هذا الصدد، فسوف يتخذون إجراءً أولياً استجابة للأزمة. ويستتبع هذا الإجراء الأولي أمور مثل إدانة انتهاكات الحكومة المستهدفة لحقوق الإنسان، والدعوة لتغيير النظام، والتخطيط للقيام بعمل عسكري. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات الأولية لا تجعل التدخل حتمياً، فإنها غالباً ما تجعله أكثر ترجيحاً (كما سيتم إيضاحه في ما يلي).

حينما تبدأ الدول في أنحاء مختلفة من العالم بإظهار ردود أفعال على الأزمة الظاهرة، فإنه يصبح واضحاً إذا ما كان هناك دعم دولي وإقليمي للتدخل. تقول لنا النظرية البنائية إن الدول تهتم بالطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إليها (Finnemore 1996). فميثاق الأمم المتحدة يؤكد مبدأ السيادة ويحظر استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس. ولذلك، فإن الدول تسعى للحصول على دعم واسع النطاق قبل الانخراط في التدخل العسكري. وتتمثل إحدى الطرق - وإن لم تكن الطريقة الوحيدة بأي شكل من الأشكال - في اتضاح وجود هذا الدعم، وذلك من خلال القرارات الرسمية للمنظمات الإقليمية والتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باستخدام القوة. فإذا غاب الدعم الدولي، قلت احتمالات تدخل الدول؛ لأنها تخشى العواقب الاجتماعية. وبما أن الإجماع الدولي مستبعد في بداية أي أزمة، ولأن الدول صاحبة القرار غالباً ما تعمل على تكوين إجماع، فإن الدعم العالمي والإقليمي الواسع النطاق لا يعتبر عاملاً سببياً أولياً. لكن الدعم الدولي يعتبر شرطاً مسبقاً مهماً لإبقاء العملية في حالة تقدم للأمام، ولاتخاذ قرار نهائي بالتدخل.

للإجراء الأولي للدولة (مثل إدانة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة المستهدفة) أثران يجعلان تدخل الدولة أكثر احتمالاً. أولهما، أن الدولة صاحبة القرار باتخاذها الإجراء الأولي تحرق الجسور مع الحكومة المستهدفة، وبذلك تقلل كثيراً من فرص قيام علاقات اقتصادية طيبة، وتزيد من احتمالات أن تقوم الدولة المستهدفة بالهجوم، ربما بوسائل غير متماثلة أو غير نظامية مثل الإرهاب، مثلاً، على الدولة المتوقع تدخلها. وبذلك يؤدي الإجراء الأولي إلى جعل الحكومة المستهدفة تشكل تهديداً أكبر للمصالح الوطنية للدولة المتوقع تدخلها. ثانيهما، أن الدولة التي تفكر بالتدخل، من خلال قيامها بالإجراء الأولي، تتخذ موقفاً شعبياً على الصعيد الدولي من الأزمة في الدولة المستهدفة، يعرض هيبتها للخطر. وبعد قيام الدولة بالإجراء الأولي يتوقع الآخرون أن تقوم بالتدخل؛ ذلك أنه إن لم يتم التوصل إلى حل مرضٍ واختارت الدولة عدم التدخل فسوف تتعرض هيبتها للخطر.

يعتبر الحد من التبعات الانتخابية للتدخل الشرط الأساسي النهائي. تبين النظرية الليبرالية أن الدول الديمقراطية تدار من قبل أشخاص يرغبون في مضاعفة الحظوظ السياسية لحزبهم (Moravcsik 1997). وبما أن استخدام القوة ينطوي على مخاطر جمة، فإن الحكومات تدرك أنها من المستبعد أن تحصل على مكاسب انتخابية من التدخل، ويبقى هدفها أن تقلل من خسائرها في الانتخابات. وتعلم الحكومات أن بإمكانها التقليل من الخسائر الانتخابية ما دام الجمهور أو حزب/ ائتلاف المعارضة يؤيد التدخل.[5] فإذا أيدت جماهير الشعب التدخل ولم تؤيده المعارضة، فلن يكون هناك ناخبون غاضبون لكي تخسر الحكومة. وإذا أيدت المعارضة التدخل بينما لم تؤيده جماهير الشعب أدركت الحكومة أن الناخبين الغاضبين لا يمكن أن يتخلصوا من خيبة أملهم من السياسة بالتصويت للمعارضة. وباعتبار أن المنطق الإنساني أكثر ما يروق للأحزاب اليمينية، فإن الحكومات على الأرجح ستحظى بدعم المعارضة للتدخل في الأزمات التي يتطلب فيها المنطق الإنساني ومنطق التهديد أو الهيبة استخدام القوة. وبهذا، إذا أيدت جماهير الشعب أو المعارضة التدخل فمن الأرجح أن تميل الحكومة إلى التدخل، مدركة أنه سيتم الحد من أي نتائج سلبية للانتخابات.

تطبق بقية الدراسة النموذج المتكامل لقرارات التدخل على قراري حكومتي الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، كما تركز

الدراسة على التطابق بين النموذج والحالتين، مع بحث إجراءات التطابق وتتبع العملية (Van Evera 1997, 58–67). وتستلزم إجراءات التطابق تقييم ما إذا كانت كل عملية جمع تم تحديدها سابقاً بين العامل السببي والنتيجة احتُفظ بها في كل حالة. أما متابعة العملية فتستلزم النظر بعناية في كل خطوة من الخطوات في العملية بين نشوء الأزمة الليبية وبداية التدخل. وبالنظر إلى مدى حداثة هذه الحالة والقيود على الأساليب (مثلاً، عدم وجود مقابلات)، فإن هدف الدراسة يتمثل في تطوير النظرية وشرح للحالة مع أخذ الأدلة المتاحة في الاعتبار.

فرنسا: نحو الإجراء الأوّلي

كان الحذر هو رد الفعل الأولي لفرنسا على اندلاع العنف في ليبيا في الخامس عشر من فبراير 2011، وعندما سئل لوران واكيز من وزارة الخارجية الفرنسية، قال إن «شغلنا الحقيقي هو ضمان أمن المواطنين الفرنسيين في ليبيا»، وإنه على الرغم من أن عنف الحكومة الليبية «غير مقبول»، فإن فرنسا لن «تنخرط في أي عملية تدخل» (Wauqiez, 2011a). وبحلول 19 مارس كانت حكومة ساركوزي قد سلكت مساراً مختلفاً جذرياً: كانت تلك المرة الأولى التي شاركت فيها الدولة في تدخل عسكري ضد نظام القذافي. فقد نشرت فرنسا نحو 60 طائرة، وشاركت بـ 5600 طلعة جوية تقريباً (French Defence Ministry 2011). يثير هذا التغير التام في الموقف سؤالين: كيف نفسر تبني فرنسا للمعارضة الليبية ودعوتها إلى إقامة منطقة حظر للطيران؟ ولماذا قررت حكومة ساركوزي استخدام القوة؟

يعتبر الوضع الإنساني ومعيار مسؤولية الحماية موضعاً مناسباً للبدء بإيضاح القرار الفرنسي؛ ففي 23 فبراير، قال ساركوزي إن القمع "الوحشي والدموي" من قبل حكومة القذافي للمدنيين كان «مقززاً للنفس» (Sarkozy 2011a). وبعد ذلك بثلاثة أيام صنّف السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة جيرار أرو قمع حكومة القذافي بأنه «وحشي ودموي» وذكر أن «جرائم ضد الإنسانية قد تكون ارتُكبت» (Araud 2011a). وفي 8 مارس ذكّر سفير فرنسا السابق لدى ليبيا الجمعية الوطنية الفرنسية بمجزرة ارتكبها نظام

معمر القذافي عام 1996 بحق 1200 نزيل في سجن طرابلس، وتابع السفير القول إن زخم المعارضة قد تباطأ، مشيراً إلى الحاجة إلى رد سريع (Gouyette 2011).

حينما مارست فرنسا وبريطانيا ضغطاً للتأثير في أعضاء مجلس الأمن لدعم القرار 1973، قامت القوات الليبية بقصف ضواحي بنغازي، وهي معقل الثوار، وحذر القذافي الثوار بقوله: «نحن قادمون الليلة... لن تكون هناك أي رحمة» (Morris et al 2011). وحث آلان جوبيه، وزير الخارجية الفرنسي، في كلمة له في مجلس الأمن، في 17 مارس على القيام بعمل عسكري؛ لأن «كل يوم وكل ساعة تمر تزيد من حجم جريمة قوات القمع على السكان المدنيين الراغبين في الحرية، ولاسيما أهالي بنغازي» (Juppé 2011h). وعند مناقشة الأسباب التي دعت فرنسا إلى التدخل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، سأل رئيس الوزراء فرانسوا فيون، عما إذا كان يفترض ببلاده أن تقف جانباً وتسمح لنظام القذافي أن «يُغرق المعارضة في الدماء»، وأجاب بالقول «لقد رفض رئيس الجمهورية، الوفي للقيم التي قامت عليها الدولة، مثل هذه المهانة» (Fillon 2011b).

لقد كانت حالة التدخل هذه مختلفة عن العديد من ردود الأفعال التي كانت فرنسا وبريطانيا تبديها في الماضي إزاء احتمالات موت المدنيين الواسع النطاق، وليس إزاء موتهم في عالم الواقع. أما في ما يتعلق ببدء الأعمال العدائية أو الحرب فقد كان ثمة افتقار إلى التوثيق الجيد للفظائع الواسعة النطاق التي ارتكبها نظام القذافي.[6] فقد قالت التقارير الواردة من المفوض السامي للأمم المتحدة والمستشارين الخاصين للأمين العام حول منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية، إن أعمال نظام القذافي "قد" و"يمكن أن" ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية (Bellamy and Williams 2011, 839). وفي 24 فبراير طالبت وزارة الخارجية الفرنسية ببعثة من الأمم المتحدة إلى ليبيا «لتقييم مقدار الجرائم المرتكبة، وبصورة خاصة ما إذا كانت قد وقعت جرائم ضد الإنسانية» (French Foreign Ministry 2011a). وفي اليوم نفسه، عندما سئل الناطق باسم وزارة الخارجية عن مزاعم بوقوع 1000 قتيل، أجاب بأنه «من الصعب الحصول على إحصاء موثوق بعدد الضحايا. ومع ذلك، فإن مصادر عديدة تذكر عدداً كبيراً جداً من الوفيات» (French Foreign Ministry 2011b). في 25 فبراير، قالت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل أليو-ماري

[التي كانت في المنصب حتى 27 فبراير]، إنه على الرغم من وجود غموض بشأن عدد الضحايا الدقيق، «فإن كل شيء يدل على أن هناك عدة مئات» (Alliot-Marie 2011). وقد صرح دبلوماسي أوروبي لم يُذكر اسمه، في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي في الحادي عشر من مارس، لصحيفة **نيويورك تايمز** بأن «هناك القليل من الأدلة الملموسة على هجمات متعمدة على المدنيين يمكن أن تكون أساساً للتدخل» (Castle 2011).

إن التهديد لبنغازي وتهديد القذافي بعدم الرحمة للثوار لا يمكن أن يفسر تماماً القرار الفرنسي أو البريطاني بالتدخل؛ لأن كلتا الدولتين كانتا مؤيدتين بشكل رئيسي لفرض منطقة حظر الطيران قبل الحصار بوقت طويل. وتمثل قضية اللاجئين مبرراً آخر للشك في أسبقية المنطق المعياري. فحينما انتهت الحرب انتقدت منظمة العفو الدولية الحكومات الأوروبية لإخفاقها في استقبال اللاجئين بسبب الحرب؛ إذ إنه من أصل ثلاثين ألف لاجئ فرّوا إلى أوروبا من ليبيا، عرضت الحكومات الأوروبية فرص لجوء لأقل من 700 شخص (Amnesty International 2011). وثمة سبب أخير برز بعد الحرب برر الشك في أن المنطق المعياري كان مهيمناً. فقد وثّقت تقارير صحيفة **نيويورك تايمز** والأمم المتحدة موت عدد كبير من المدنيين بسبب قصف حلف شمال الأطلسي "الناتو" (Chivers and Schmitt 2011; MacFarquhar 2012). واستمر الناتو في تأكيد أنه لم يقصف سوى أهداف عسكرية مشروعة، من دون أن يقدم أي دليل يدعم مزاعمه، ورفض وثائق التقارير الواسعة النطاق (Chivers 2012). ولو أن دوافع فرنسا وبريطانيا كانت إنسانية أساساً، فيبدو من المعقول أن تتوقع منهما أن تضغطا على الناتو للتحقيق في المزاعم بشكل شامل، وأن تعترفا بالظلم، وأن توضحا كيف ستعالجان المشكلة في المستقبل.[7]

كان التهديد لحدود فرنسا الذي كان يمثله اللاجئون الهاربون من العنف في ليبيا بمنزلة عامل أولي مهم آخر. وحينما انتشر العنف في ليبيا تنامت مخاوف المسؤولين الفرنسيين من التهديد المتمثل في الهجرة. فقد عبر ساركوزي في مؤتمر صحفي في 25 فبراير عن قلقه من الآثار المهددة للاستقرار "للهجرة الضخمة" للأجانب في ليبيا نحو الحدود التونسية والمصرية (Sarkozy 2011b). سأل أحد الصحفيين رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون عن أفضل استجابة تجاه اللاجئين من شمال إفريقيا، فأكد ضرورة العمل

من أجل الاستقرار في ليبيا، ووعد أيضاً بأن «يظهر قدراً كبيراً جداً من الحزم إزاء الهجرة غير الشرعية» (Fillon 2011a). وفي 2 مارس أخبر آلان جوبيه الجمعية الوطنية بأن مساعدة ليبيا وتونس ومصر لسلوك الطريق الصحيح كان "في مصلحتنا" حيث يتمثل الهدف في مستوى من التنمية السياسية والاقتصادية «يسمح لمواطني الجنوب بالعيش في الوطن، على أرضهم، وفي بلدهم» (Juppé 2011c). وفي 11 مارس ذكر ساركوزي أن مئتي ألف شخص هربوا من العنف في ليبيا، وتساءل، إن لم تتحسن الأحوال، «فما الشيء الذي سيغري هؤلاء النازحين؟ لن يكون أمامهم خيار: سوف يعبرون البحر الأبيض المتوسط» (Sarkozy 2011c).

اعتقد المسؤولون الفرنسيون أنه بالنظر إلى موقع فرنسا، فإن عدم الاستقرار في ليبيا وعلى حدودها سيكون له عواقب سلبية على فرنسا. وقد أوضح ساركوزي أن رد فعل الاتحاد الأوروبي كان قوياً على الأزمة الليبية؛ «لأننا جيران جغرافيون، ونحن من ثم من أول المتأثرين والمتضررين» (Sarkozy 2011c). وعندما أوضح أحد الصحفيين للوران واكيز أن إيطاليا واجهت سيلاً من اللاجئين من ليبيا، أجاب: «تعتبر فرنسا في الوضع نفسه تماماً... فليبيا تعتبر قُمْعَ تصفية بالنسبة إلى إفريقيا، وبلاد مثل ليبيريا والصومال وأرتيريا توجد فيها موجات متدفقة من الهجرة غير الشرعية التي تمر من خلال ليبيا. إنها تشكل خطراً حقيقياً على أوروبا» (Wauquiez 2011b). وقد نبّه سفير فرنسا السابق إلى ليبيا، في ما يتعلق بتدفقات الهجرة من ليبيا، إلى أنه «كلما كان استقرار الأمور أسرع، كانت الأمور أفضل» (Gouyette 2011).

إن منطق اللاجئين وحده لا يكفي لإعطاء تفسير مقنع للقرار الفرنسي، على أي حال. فلو أن حكومة ساركوزي كان لديها دافع وحيد هو المخاوف على أمن الحدود لتعاونت مع القذافي على سحق المعارضة، وكسبت بذلك دعمه للقيود على الهجرة. وكبديل لذلك كان بإمكان حكومة ساركوزي أن تركز على مراقبة الحدود، بما في ذلك ترحيل اللاجئين الهاربين من ليبيا بحراً. إن اختيارها التدخل يشير إلى دور مهم للمنطق المعياري.

يبدو أيضاً أن الهيبة قد لعبت دوراً سببياً أولياً في قرار حكومة ساركوزي. فحكومة ساركوزي، شأنها شأن الحكومات التي سبقتها، عملت على الحفاظ على هيبة الدولة (Juppé

2011a; Meunier 2012, 147). يوضح الدبلوماسيون الفرنسيون دور قيادة بلدهم في الأزمة الليبية بأنه موجه «بمركز نفوذها التاريخي في القارة الإفريقية» (Hollinger 2011a). وقد أدى ذلك المركز التاريخي إلى التوقع بأن تتصرف فرنسا، الأمر الذي يبدو أنه أدى دوراً حاسماً في قرار ساركوزي أن يوافق على اقتراح برنار-هنري ليفي Bernard-Henri Levy للاجتماع بالمجلس الوطني الانتقالي والاعتراف به. وباعتبار أن برنار-هنري كان مستشاراً لساركوزي، كما ورد في صحيفة **فاينشال تايمز**، «فقد قام بالاتصال به من بنغازي ليخبره بأن الأعلام الفرنسية كانت في كل مكان. وأخبره بأنه إن سمح بحمام دم هناك فسوف تلطخ الدماء العلم الفرنسي. وقد أثر ذلك فيه». (Hollinger 2011c). ويشير المحللون أيضاً إلى أنه في مارس 2011 كان مركز نفوذ فرنسا في إفريقيا ضعيفاً نتيجة عدم تدخلها إلى جانب المحتجين في مصر وتونس.[8] وقد خلص مقال افتتاحي في **نيويورك تايمز** إلى أن ساركوزي «وجد في ليبيا فرصة لاستعادة الهيبة الفرنسية في شمال إفريقيا، المنطقة التي اعتبرتها فرنسا منذ أمد طويل مهمة لاقتصادها وأمنها» (*New York Times* 2011).

اعتقد المسؤولون الفرنسيون أن التدخل الجوي القليل التكلفة وحده يمكن أن يشل نظام القذافي. ففي 8 مارس أخبر سفير فرنسا السابق إلى ليبيا الجمعية الوطنية بأن «استخدام الطيران، مثل المصفحات، هو بالتأكيد عنصر يمكن أن يخدم مصلحة النظام» (Gouyette 2011).[9] وفي 15 مارس صاغ آلان جوبيه الأمر كما يلي: «ما الذي سمح لنظام القذافي بأن يقلب الميزان بينه وبين المعارضة؟ الجواب هو استخدام قدرة الطيران. ولولا قصف القذافي لعدد معين من المواقع العسكرية، حتى المواقع المدنية، فمما لا ريب فيه أنه لم يكن ليستطيع استعادة الأراضي» (Jippé 2011g). وكانت حكومة ساركوزي واضحة أيضاً بشأن حدود استعدادها لتحمل التكاليف، حيث بينت حتى حينما اقتربت الحرب الجوية أنها لم تضع في تصورها قوة برية (Cowell and Somaiya 2011).

لعله كان سيعتبر من الحماقة أن تفكر حكومة ساركوزي أن يقوم الآخرون بتنظيم تدخل عسكري وقيادته في ليبيا؛ إذ لم تكن إدارة أوباما مستعدة للمساهمة سوى بمواردها العسكرية في الحملة، بالنظر إلى التفاهم بأن فرنسا وبريطانيا ستقومان في ما بعد "بتولي المسؤولية" عن الحرب الجوية (Obama 2011). كما لم يكن بإمكان فرنسا الاتكال على

الجهود البريطانية أيضاً؛ فقد كان الواقع العسكري يدل على أنه ليس أي من الدولتين (حتى مع الدعم الأمريكي) بقادرة على تنفيذ الحملة العسكرية من دون الدولة الأخرى. في 28 فبراير أدلى فرانسوا فيون بالقول إن منطقة حظر الطيران «يمكن أن تكون فحسب ضمن إطار التعاون المشترك مع القوى العظمى. لا أحد في أوروبا يملك الآن الوسيلة لتنفيذ مثل هذه العملية بمفرده» (Fillon 2011a).

بعد انقضاء أسبوع على بداية العنف قامت حكومة ساركوزي بإجراءات أولية جعلت اختيار التدخل أمراً مرجّحاً. وأعلن الرئيس ساركوزي أن فرنسا ستعمل على فرض عقوبات من الاتحاد الأوروبي ضد نظام القذافي في 23 فبراير (Sarkozy 2011a). وبعد ذلك بيومين أعلن ساركوزي أن على القذافي أن يتخلى عن السلطة (Sarkozy 2011a). وفي 26 فبراير قادت فرنسا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإصدار القرار 1970 الذي فرض العقوبات ودعا محكمة الجنايات الدولية إلى التحقيق في الجرائم المحتملة ضد الإنسانية. وفي 3 مارس أعلن وزير الخارجية جوبيه أن فرنسا دعمت خطط الناتو لإقامة منطقة حظر جوي (French Foreign Ministry 2011c). وبدأ التخطيط الفرنسي في 26 فبراير (Nougayre`de 2011). وفي 10 مارس اعترفت حكومة ساركوزي بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، وفي 11 مارس قام ساركوزي بممارسة الضغط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتأييد الضربات الجوية (Hollinger and Spiegel 2011).[10] وقد قامت فرنسا بدور رئيسي في إعداد قرار مجلس الأمن رقم 1973 وإصداره (Sarkozy 2011d). وعشية الحرب، استضافت فرنسا قمة في باريس قامت في أثنائها دول رئيسية في التحالف ودول عربية بتأييد استخدام القوة ضد ليبيا (Erlanger 2011b).

فرنسا: اختيار القوة

باتخاذ فرنسا الإجراء الأولي، مثل الدعوة إلى منطقة حظر للطيران، فقد أثارت سؤالاً حول ما إذا كان يتعين على المجتمع الدولي دعم استخدام القوة. وقد أدركت حكومة ساركوزي أن الدعم الدولي والإقليمي شرط أساسي للتدخل. وفي 2 مارس عبر جوبيه عن تشكيك مبدئي في التدخل العسكري في الأزمة الليبية، مستشهداً

بالقلق من أن تدخل الناتو سيثير رد فعل سلبياً في العالم العربي (Juppé 2011b). لكن حينما بدأ النقاش في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول ما سيصبح قرار مجلس الأمن رقم 1973، أكد السفير الفرنسي أرو بأن "الدول العربية والإفريقية هي التي طالبت بتدخل مجلس الأمن" (Araud 2011b). وفي 6 مارس، صرح جوبيه بأن فرنسا لا ترى التدخل العسكري إلا بمشاركة من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي (Juppé 2011d). وفي 12 مارس دعت جامعة الدول العربية مجلس الأمن لفرض منطقة حظر للطيران واتخاذ خطوة أخرى لحماية المدنيين (Bellamy and Williams 2011). ورد جوبيه بالتصريح بالقول «يعتبر هذا القرار المهم برهاناً على إرادة المجتمع الدولي في ضمان حماية السكان المدنيين في ليبيا» (Juppé 2011f). صدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 في 17 مارس بتصويت عشر دول لصالحه وامتناع خمس دول عن التصويت (Bellamy and Williams 2011, 844). وعندما سئل جوبيه في 17 مارس عن القيادة السياسية والعسكرية أجاب: «هذه عملية تحالف، فنحن مع آخرين، ولسنا وحدنا» (Juppé 2011i). وعلى الرغم من صعوبة القول إن التأييد الإقليمي قبل الدولي كان وراء تبني الفرنسيين منطقة حظر الطيران، يبدو من المعقول أن درجة من التأييد كانت تمثل شرطاً أساسياً حاسماً.

أكد الزعماء الفرنسيون علناً أهمية صدور قرار من مجلس الأمن الدولي، ولكنهم قالوا سراً إنهم على استعداد لاستخدام القوة من دون قرار إن دعت الضرورة. وفي 1 مارس قال جوبيه: «بالنسبة إلينا، يوجد مبدأ صارم جداً: إن مجلس الأمن الدولي هو الذي يملك الشرعية للاختيار بين السلم والحرب» (Juppé 2011a).[11] ويزعم برنار-هنري ليفي أن ساركوزي قام سراً بإخبار وفد المجلس الوطني الانتقالي بأن تأييد جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي يعتبر كافياً في حال عدم قدرة فرنسا وبريطانيا على الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي (Erlanger 2011c). وقد أفادت ناتالي نوجيريد من صحيفة **لوموند** الفرنسية بأن «رئيس الدولة لم يستبعد التدخل من دون قرار من مجلس الأمن، كما كانت الحال في كوسوفو عام 1999» (*Le Monde* 2011). وأخيراً، على الرغم من معارضة بعض الدول الأعضاء في الناتو، ولا سيما إيطاليا، العمل العسكري، تسلم حلف الناتو قيادة الحملة الجوية بعد بدايتها بأسبوع، وقامت 14 دولة بالمساهمات الجوية أو البحرية أو

في كلا المجالين في الحملة (Daalder and Stavridis 2011). وبالطبع، فإن التفويض من مجلس الأمن ومشاركة الناتو لا يمكن أن يفسرا التدخل الفرنسي؛ لأن فرنسا رعت قرار مجلس الأمن رقم 1973 ومارست ضغوطاً في اتجاه إصداره بعد أن قررت مسبقاً أن التدخل هو أفضل حل للأزمة.[12]

توجد بعض الأدلة على أن المحافظة على إمكانية الحصول على النفط الليبي والحد من تهديد الإرهاب القادم من ليبيا كانا عاملين مهمين أسهما في قرار الحكومة. فقبل الانتفاضة كانت فرنسا تستورد أكثر من 15٪ من النفط من ليبيا (Krauss 2011). كتب زكي لايدي في منتصف مارس يقول إن فرنسا ودولاً أخرى واجهها خطر تمثل في أنها إن لم تفعل شيئاً فسوف «يعود القذافي لممارسة مزيد من العنف ضد شعبه وربما ضد الحكومات التي عارضته» (Laïdi 2011). وبعد مضي بضعة أيام على الحملة الجوية صرح رئيس الوزراء فيون بالقول إن الحكومة اتخذت إجراءات أمنية داخلية بالنظر إلى الأخطار الشديدة المتمثلة في هجمات إرهابية (Fillon 2011b).

لكن منطق التهديدين النفطي والإرهابي وارد، لولا أن حكومة ساركوزي اتخذت القرار الأولي بشأن منطقة حظر الطيران. فلو كان النفط أو القلق من الإرهاب هما الدافع الأساسي لفرنسا لعقدت صفقة مع القذافي.[13] لكن بعد حرق الجسور مع نظام القذافي، فإن أفضل سبيل للمحافظة على حرية فرنسا في الحصول على النفط، والتقليل من احتمالات وجود تهديد إرهابي مستقبلاً من تركيا، هو ضمان انتصار المعارضة الليبية.

تولت فرنسا دوراً قيادياً نشيطاً في وقت مبكر من الأزمة الليبية، الأمر الذي أقحم هيبة فرنسا وسمعتها. وقد ذكّر آلان جوبيه الجمعية الوطنية بدور زعامة فرنسا في الأزمة الليبية بقوله: «إنّ عليه (أي القذافي) أن يرحل. أذكّركم بأن فرنسا كانت من أوائل القوى التي قالت ذلك بوضوح شديد» (Juppé 2011e). كان ساركوزي أول زعيم يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي، وتولى القيادة في اقتراح منطقة حظر الطيران فوق ليبيا. وصرح لوران واكيز بأن قمة 11 مارس للاتحاد الأوروبي عقدت لأن فرنسا دعت إليها (Wauquiez 2011b). وقد أسهمت فرنسا من خلال استضافتها قمة باريس قبل الحرب

بتمييز نفسها، ما زاد من إقحام سمعتها وهيبتها (Hollinger 2011b). وحينما بدأت الحملة الجوية نقلت صحيفة **لوموند** أن «باريس كانت هي الأصل في التعبئة الدبلوماسية، وكان الرئيس الفرنسي، وحده، هو الذي أعلن انطلاق العملية العسكرية» (*Le Monde* 2011b). كما صرح فيون في الجمعية الوطنية بأن ساركوزي وجوبيه كانا قد مارسا ضغوطاً من أجل صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973، واستضافا قمة باريس من أجل «ضمان تنفيذ القرار 1973» (Fillon 2011b).

كان الإجراء الأولي الفرنسي وانعكاساته على هيبة فرنسا ذا تأثير خاص، مع أخذ الحذر الأمريكي في الاعتبار. وبعد بداية الأزمة الليبية بأكثر قليلاً من أسبوع، كتبت مجموعة من الدبلوماسيين غير المعروفين انتقاداً علنياً حول ضياع الهيبة تحت حكم ساركوزي نتيجة قيام فرنسا بالتقليد الأعمى مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية (Marly 2011). وهل ثمة من سبيل لاستعادة هيبة فرنسا أفضل من تولي دور قوي في قيادة أزمة اتصفت بالحذر الشديد من جانب أمريكا؟ عندما سئل برترانـد بادي Bertrand Badie عما إذا ما كانت الرغبة في إظهار قدرات فرنسا هي التي وجهت سياسة حكومة ساركوزي تجاه ليبيا، أجاب: «كان تأثير الاستعراض وإظهار القدرة (في الحالة الليبية) أشد جاذبية للتمسك به حتى عندما يفكر المرء بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترد أن تكون في الخطوط الأولى» (*Le Monde* 2011e). وفي 14 مارس أجاب جوبيه أولئك الذين انتقدوا الاستجابة الأوروبية للأزمة بالقول «ماذا عن القوة الأمريكية؟ ماذا عن القوة الروسية؟ ما هي سلطة الصين على ليبيا؟ كان موقف روسيا يتطور، والأمريكيون لم يحددوا موقفهم بعد من ليبيا» (Erlanger 2011a).

نتيجة لدعم الشعب والمعارضة، علم ساركوزي أنه كان من المستبعد أن يؤدي التدخل إلى تكاليف انتخابية كبيرة. لقد كانت سياسة حكومة ساركوزي بشأن ليبيا ذات شعبية لدى الجمهور الفرنسي (Hollinger 2011b)؛ فقد أظهر استطلاع آراء قام بإجرائه المعهد الفرنسي للرأي العام IFOP، تم نشره في 23 مارس، أن 66٪ ممن استطلعت آراؤهم كانوا مؤيدين جداً للتدخل (*Le Monde* 2011c).[14] وكان الحزب الاشتراكي في المعارضة شديد التأييد للاستجابة العنيفة تجاه الأزمة الليبية. وفي 27

فبراير أعلنت المعارضة دعمها لإقامة منطقة حظر للطيران، وفي 17 مارس صرحت أمينة الحزب مارتين أوبري Martine Aubry بأنها «تشعر بالحيرة» من عدم قيام أوروبا بإجراء حتى ذلك الوقت. وقبل بضعة أيام من بدء فرنسا بالحملة الجوية صرح مسؤولون في حكومة ساركوزي علناً بأنهم كانوا يعتقدون بأنهم سيحظون بقاعدة عريضة من الدعم، بما في ذلك لدى المعارضة، للعمل العسكري (Juppé and Wauquiez 2011; Fillon 2011b).

هل اختار ساركوزي أن يتدخل في ليبيا لإحياء حظوظه الانتخابية قبل انتخابات عام 2012 (Meunier 2012, 148–149; Hollinger 2011c)؟ هناك سببان يجعلان هذه المنطق الساعي وراء الأصوات غير مقنع. أولاً، كانت المكاسب السياسية من التدخل أبعد ما تكون عن الوضوح. فقد كانت الحرب الجوية أكثر تكلفة مما هو متصور، وكان يمكن أن تخفق تماماً، أو حتى إن نجحت فقد كان من الممكن أن يرى الفرنسيون أنها غير ملائمة لقراراتهم الانتخابية عام 2012. وكما ذكر أحد المعلقين حول ساركوزي: «لم يطلب إليه الفرنسيون أن يحرر ليبيا، بل طلبوا إليه أن يجد وظائف لأولادهم» (Hollinger 2011c). ثانياً، بما أن المعارضة دعمت التدخل، فإن ساركوزي لم يستطع أن يميز نفسه انتخابياً في الطريق للفوز بالأصوات. وفي نهاية الأمر، فإن الدعم من الشعب الفرنسي والمعارضة قلل من المجازفة السياسية لساركوزي في استخدام القوة، ولكن كان من الحماقة بالنسبة إليه أن يعتقد أن بإمكانه أن يحصل على مكاسب سياسة كبرى من خلال الحرب الجوية.

بريطانيا: نحو الإجراء الأوّلي

حينما تنامى العنف في ليبيا كانت حكومة ديفيد كاميرون مترددة في البداية في اتخاذ إجراء، حيث كانت ترفض دعم عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد نظام القذافي (Coates et al 2011). لكن في غضون أقل من شهر انضمت حكومة كاميرون إلى حليفها الفرنسي في القيام بدور رئيسي في ما كان سيعرف بعملية "الحامي الموحد" Unified Protector. فقد نشرت المملكة المتحدة 37 طائرة شاركت اعتباراً من 19 مارس في أكثر من 3000 طلعة في مضمار الحملة الجوية (Ministry of Defence 2012).

فلماذا اتخذت حكومة كاميرون مثل هذا الإجراء الأولي بإدانة القذافي والمطالبة بمنطقة حظر الطيران؟ ولماذا اختارت في نهاية المطاف استخدام القوة ضد النظام الليبي؟

كان ثمة عامل أولي مهم هو اعتقاد حكومة كاميرون بأن انتهاكات نظام القذافي الفظيعة لحقوق الإنسان أطلقت مبدأ اقتضى التدخل. وقد نقل صحفيون أن قرار كاميرون تأثر بإخفاق الغرب في منع مجزرة سربرينيتشا التي قتل فيها 8000 مدني عام 1995 (Blitz 2011; Stephens 2011b). ويظهر الوضع المتدهور على الأرض أيضاً في تعليقات المسؤولين الحكوميين. في 20 فبراير، استشهد وزير الخارجية وليام هيغ بتقارير غير مؤكدة بأنه تم قتل 200 شخص في بنغازي خلال أقل من أسبوع (Hague 2011a). وفي 25 فبراير قال مندوب المملكة المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: «لقد سبب استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين والهجمات على مواكب تشييع الجنائز غضباً عميقاً في جميع أنحاء البلاد وكذلك عبر العالم. وقد سببت لنا التقارير أيضاً انزعاجاً عميقاً من الطائرات الليبية التي تؤمر بقصف شعبها، ومن تهديدات القذافي العلنية بالعنف من أجل تمسكه بالسلطة» (Foreign and Commonwealth Office [FCO] 2011b).

في 14 مارس عبّر مندوب بريطانيا لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلق بلاده من «الانتهاكات الفظيعة والممنهجة لحقوق الإنسان من قبل العقيد القذافي وأنصاره، ونحن قلقون بصورة خاصة من تقارير عن إعدامات ميدانية واحتجاز رهائن واعتقالات تعسفية وتعذيب» (FCO 2011c). وقد قال كاميرون في معرض دفاعه عن التدخل في 18 مارس إن العامل الأول من بين ثلاثة عوامل حاسمة هو "الحاجة الظاهرة"، مشيراً إلى أن «قوات القذافي هاجمت متظاهرين سلميين، وهي تحضر الآن لهجوم عنيف على مدينة فيها مليون نسمة، ويرجع تاريخها إلى 2500 عام» (Cameron 2011). وبدأ كاميرون النقاش في مجلس العموم بتاريخ 21 مارس حول الحملة الجوية بالقول: «لقد كان هذا العمل ضرورياً؛ لأننا يجب أن نسعى، مع الآخرين، لمنع هذا الدكتاتور من استخدام العنف العسكري ضد شعبه».[15]

لا يبدو أن المنطق المعياري كان هو العامل الوحيد وراء السلوك البريطاني. ويبدو أن الحكومة البريطانية وجدت قليلاً من الصعوبة في إلقاء المخاوف حول حقوق الإنسان جانباً عندما أغرتهم المصالح التجارية أو مصالح الأمن القومي. وقد واجه كاميرون الانتقاد بسبب رحلة إلى الخليج العربي للترويج لصناعة الدفاع والطيران البريطانية بعد أسبوع من بدء نظام القذافي بالتهاوي (Collins 2011). وتبين في ما بعد أن بريطانيا كانت قد باعت معدات دفاعية بقيمة 21.7 مليون جنيه استرليني إلى نظام القذافي عام 2009، بما في ذلك «أسلحة كيماوية وبيولوجية والغاز المسيل للدموع أو مواد مشعة» وتجهيزات للطائرات العسكرية (Savage 2011). أضف إلى ذلك أن الصحفيين نقلوا في تقاريرهم أن مسؤولي الاستخبارات البريطانية ساعدوا على - واستفادوا من - تسليم الإرهابي المشتبه به عبدالحكيم بلحاج إلى نظام القذافي عام 2004، وبموجب ذلك كان من المعقول افتراض أنه سيتعرض للتعذيب (Peel and Blitz 2011).

نقلت صحيفة **تايمز** اللندنية أنه عندما بدأت الأزمة الليبية توقعت وزارة الخارجية البريطانيةأن «العقيد القذافي لن يواجه تحدياً كبيراً» (Coates and Watson 2011). ومثل هذا التقييم يعطي تفسيراً لحذر بريطانيا في البداية. لكن حينما تنامت حركة المعارضة وحققت قواتها المسلحة مكاسب، دخلت القوات المسلحة البريطانية ليبيا وبدأت تقييم نقاط ضعف النظام المكشوفة للضربات الجوية (RUSI 2011). وفي بداية مارس كتبت صحيفة **الإيكونومست** أن قوات القذافي الجوية كانت «حاسمة في احتفاظه بالسلطة»، لأن معنى ذلك أن النظام كان يسيطر على طريق طولها أكثر من 1000 كيلومتر من طرابلس إلى بنغازي (*The Economist* 2011). وقد دافع صناع السياسة البريطانيون بأن الحملة الجوية يمكن أن تنجح بتكلفة منخفضة نسبياً. وأعلم كاميرون مجلس العموم بأن حلفاء الناتو والدول العربية سيشاركون بريطانيا في أعباء الحرب، وأن تكلفة المساهمة البريطانية كانت «تتماشى مع مواردنا».[16] كذلك لم تشعر حكومة كاميرون بأن بإمكانها الاستفادة من تدخل الآخرين. وفي المناقشة التي جرت في مجلس العموم يوم 21 مارس، سئل كاميرون لماذا لم تدع بريطانيا جامعة الدول العربية تتدخل، فأجاب: «إن انتظرنا حتى يتم ذلك فستكون بنغازي قد سقطت، ومن قبل ذلك فربما تكون طبرق قد سقطت، ويكون

القذافي بذلك قد طوى بلاده كلها في الـ 24 أو 48 ساعة التالية».[17] وتابع القول إنه «لتحقيق النجاح بسرعة لا بد من مشاركة أمريكية وبريطانية وفرنسية قوية».[18]

في مواجهة انتهاك معيار مسؤولية الحماية (وأزمة اللاجئين السريعة الانتشار، والتي سيتم مناقشتها لاحقاً) اتخذت حكومة كاميرون إجراء أولياً زاد من احتمالات أن تستخدم القوة في ما بعد ضد نظام القذافي. وفي 21 فبراير قال ديفيد كاميرون إن العنف في ليبيا كان «مروّعاً وغير مقبول» (HM Government 2011).[19] وفي 28 فبراير أعلن كاميرون دعمه لإقامة منطقة حظر للطيران وتخطيطه لها، كما أعلن أيضاً عن تجميد أموال القذافي، قائلاً: «رسالتي إلى العقيد القذافي بسيطة: اذهب الآن» (Cameron 2011a).[20]

بريطانيا: اختيار القوة

أثار سلوك بريطانيا بإدانة نظام القذافي والمطالبة بمنطقة حظر طيران مسألة الدعم الدولي، ويبدو أن درجة من الدعم الدولي والإقليمي كانت شرطاً أساسياً للتدخل البريطاني. وعندما سئل كاميرون عن أهمية الإجماع الدولي، أجاب: «إنني أريد أن أبني وأحافظ، في هذا المجلس وفي سائر هذا البلد وفي الواقع عبر العالم، على أوسع تحالف ممكن لأجل العمل الذي نقوم به».[21] وكذلك ربط وزير الخارجية هيغ بين الدعم الدولي والداخلي، إذ قال: «إن أعمالنا أقوى بسبب سعة التحالف الدولي وتصميمه، ولكنها أقوى أيضاً بسبب سعة هذا المجلس وتصميمه، الأمر الذي شهدناه اليوم».[22] كان الدعم الإقليمي مهماً أيضاً لكاميرون؛ فقد كان أحد الشروط الحيوية التي ذكرها في خطابه بمجلس العموم في 18 مارس (Cameron 2011c). وقد ركز كاميرون في نقاش مجلس العموم للتدخل على دعم الدول العربية.[23]

تجلى الدعم الدولي للتدخل في تفويض مجلس الأمن؛ ففي بداية مارس أخبر هيغ قناة بي بي سي أنه يمكن تنفيذ منطقة حظر الطيران دونما تفويض من مجلس الأمن، مشيراً إلى أن «الأمر يعتمد على الوضع على الأرض» (MacAskill et al 2011). وقد سئل هيغ في

ما بعد عما إذا كان سيوافق على استخدام القوة في حال عدم وجود تفويض صريح من مجلس الأمن، فرد بالقول: «الجميع يود أن يحصل على أوسع دعم ممكن، وهذا هو السبب وراء إعدادنا مسودة قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأرى أنه الأمر الصحيح الذي ينبغي فعله».[24] وبعد الحصول على قرار مجلس الأمن رقم 1973 قال كاميرون: إن وجود "أساس قانوني واضح" كان شرطاً مسبقاً أساسياً لاستخدام القوة (Cameron 2011c).

كان التهديد المتمثل في اللاجئين عاملاً أولياً حاسماً، وغدت المصالح الاقتصادية والإرهاب عوامل مساهمة مهمة حالما اتخذت حكومة كاميرون الإجراء الأولي. وقد سعى المحللون وصناع السياسات لإيراد الحجج المؤيدة للتدخل البريطاني بالجمع بين الهجرة والمصالح الاقتصادية ومنطق الإرهاب، ولذلك فإنني أناقشها معاً هنا. وجميع البيانات التالية صدرت بعد دعم حكومة كاميرون في 28 فبراير لفرض منطقة حظر الطيران ودعوة القذافي للرحيل عن السلطة. وفي 4 مارس قدر التقرير الصحفي لوزارة الخارجية البريطانية أن مئتي ألف مهاجر تقريباً فرّوا من ليبيا منذ بدء الانتفاضة (FCO 2011c). وقد أكد فيليب ستيفنز من صحيفة **فايننشال تايمز** بأن «الاقتصاد وأمن الطاقة والقيود على الهجرة كلها تشير في الاتجاه نفسه» (Stephens 2011a). وأفاد جيمس بليتز في تقريره أن موقف كاميرون المتصلب تجاه ليبيا تجذر خوفاً من أنه لو بقي القذافي في السلطة «فثمة خوف من أنه سيعود إلى تجنيد الإرهاب كما كان في ثمانينيات القرن الماضي» (Blitz 2011).

تحدث مسؤولون في حكومة كاميرون مراراً عن وجهة نظرهم بأن الأزمة الليبية كانت تمثل تهديداً للمصالح البريطانية. ففي 2 مارس أورد نائب رئيس الوزراء نيك كليج حججاً للأسباب التي جعلت بريطانيا وفرنسا تنخرطان في رد فعل قوي على العنف في ليبيا:

> تعد هذه منطقة حيوية لمصالح المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن سأل الناس في المملكة المتحدة لماذا، فسأشير إلى المساعي المبذولة في الأسابيع الماضية لإنقاذ المواطنين البريطانيين الذين علقوا في الأحداث المضطربة، وإلى مستوى الهجرة الإنسانية من شمال

إفريقيا إلى أوروبا، وإلى مستوى التجارة والاستثمار بين أوروبا وشمال إفريقيـا، وأهميتهـا لنا من حيث الطاقة والبيئة ومكافحة الإرهاب. لا يبعد شمال إفريقيا سوى 14 ميلاً عـن أوروبا في أقرب نقطة، فما يحدث لجيراننا القريبين يؤثر فينا بشدة (Clegg 2011).

وفي 14 مارس قال ديفيد كاميرون إن عدم اتخاذ إجراء سـيؤدي بليبيـا إلى أن تصـبح دولة فاشلة منبوذة تهدد باكتسـاح بريطانيـا بـاللاجئين وتهـددها بالإرهـاب (Cameron 2011b). وفي اليوم التالي اختتم هيغ كلمته في مجلس العموم بعبارة مماثلة: «إذا مـا تركـت ليبيا كدولة منبوذة، وخصوصاً بعد الأحداث الأخيرة، حيث اندفع القذافي مسعوراً يقتـل ويدمر وينتقم من شعبه، منبوذاً من بقية دول العالم، كمصدر محتمل للإرهاب في المستقبل، فسيشكل ذلك خطراً على المصلحة الوطنية لهذا البلد» (Hague 2011c). وقد كان منطقـا الإرهاب والهجرة محوريين في البيانات الرئيسية للحكومة حول ليبيا قبل بدء الحملة الجوية ومباشـرة بعد بدئها. واختتم كاميرون خطابه في 18 مارس بـالقول إن السـماح باسـتمرار عنف القذافي لن:

يكون في مصلحة بريطانيا. لنكن واضحين حيث تكمـن مصـالحنا. في هـذا البلـد نحـن نعلم ما هي إمكانات العقيـد القـذافي. ينبغـي ألا ننســى دعمـه لأكـبر فظاعـة إرهابيـة ارتكبت على التراب البريطاني. ببساطة لا يمكننا أن يكون لدينا وضـع توجـد فيـه دولـة فاشلة منبوذة تنشـر قيحها وأذاها على الحـدود الجنوبيـة لأوروبـا؛ فهـي سـوف تشـكل تهديداً محتملاً لأمننا، وتدفع بالناس للهجرة عبر البحر الأبـيض المتوسـط، وتخلـق عالمـاً خطيراً وغامضاً لبريطانيا ولجميع حلفائنا على حـد سـواء، وكـذلك لشـعب ليبيـا أيضـاً (Cameron 2011c).[25]

ختم هيغ نقاش مجلس العموم في 21 مارس بقضية مماثلة للتدخل بسبب التهديـد لمصالح بريطانيا.[26] تشير الأدلة المتوافرة إلى أن تهديد الهجـرة كـان يعتـبر عـاملاً سـببياً أولياً، يليه منطقا الإرهاب والمصالح الاقتصـادية، في الإجـراء الأولي لإبعـاد بريطانيـا عن نظام القذافي.[27]

وفي ما يتعلق بالقضية الإنسانية الداعية للتدخل، سئل كـاميرون عـن السـبب الـذي جعل بريطانيا لا تتدخل في حالات أخرى انتهكت فيهـا الحقـوق، فأجـاب بالتأكيـد أنـه

يفضل التدخل حيثما اقتضت ذلك الدواعي الأخلاقية والمصلحة الوطنية: «بما أننا لا نستطيع فعل الشيء الصحيح في كل مكان فليس ذلك يعني أننا يجب ألا نفعله عندما يكون لدينا إذن واضح ومصلحة وطنية تبرر فعل ذلك».[28]

لم يتم إقحام الهيبة البريطانية في الأزمة الليبية إلى أن اختارت بريطانيا تولي دور القيادة في 28 فبراير. لكن حكومة كاميرون باتخاذها الإجراء الأولي أقحمت الهيبة البريطانية بحيث أصبح من المتعين عليها التدخل وإلا تضررت سمعتها. في 28 فبراير، حضر هيغ في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ونجحت مساعيه لطرد ليبيا من المجلس (Hague 2011b).[29] وفي اليوم نفسه، أعلم رئيس الوزراء مجلس العموم بقوله: «لقد تسلمت بريطانيا القيادة، وخلال العطلة الأسبوعية ضمنّا اتفاقاً لإصدار قرار من مجلس الأمن وضعنا مسودته، وهو قوي فوق العادة، ويحظى بالإجماع، ويشمل جميع مقترحاتنا» (Hague 2011a).

في 9 مارس تساءل إد ميليباند Ed Miliband عن قدرة حكومة كاميرون في ما يتعلق بليبيا، فأجاب رئيس الوزراء بقوله: «لقد قدنا الجهود للحصول على قرار صارم من الأمم المتحدة حول ليبيا، وطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان، وضمان أن يقوم العالم بالاستعداد لكل الاحتمالات، بما في ذلك منطقة حظر الطيران».[30] لقد تطلب إصدار قرار مجلس الأمن من البريطانيين والفرنسيين أن يضعوا سمعتهم وهيبتهم على المحك (Blitz et al 2011). وقد شعرت حكومة كاميرون أن القيادة جديرة بجذب الانتباه إليها. والأرجح أن الحكومة أدركت أن سمعتها الدولية كانت ستتضرر لولا أنها ثابرت على موقفها العنيف. وقد ذكر فيليب ستيفنز أنه بسبب قيادة حكومة كاميرون في الدفع نحو العمل العسكري «أوضحت بريطانيا أنها لاتزال ذات أهمية في العالم» (Stephens 2011b).

كانت حكومة كاميرون قادرة على اختيار أن تتدخل في ليبيا؛ لأن دعم المعارضة قلل من المخاطر الانتخابية. وقد عارض الشعب البريطاني الحملة الجوية الليبية. فقد أظهر استطلاع رأي، أجرته شبكة قناة ITV network وشركة استطلاعات الرأي ComRes حينما بدأت الضربات الجوية، أن 35٪ من المشاركين في الاستطلاع قالوا إنه من غير

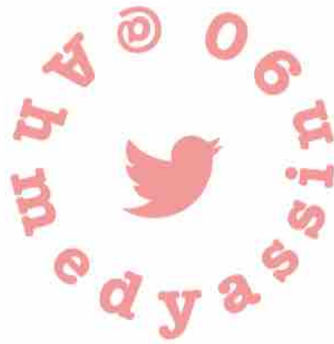
المقبول أن يفقد الجنود البريطانيون حياتهم في الحرب ضد القذافي (Hope 2011). فلماذا لم يكبح الخوف من الخسائر الانتخابية حماس حكومة كاميرون للتدخل في ليبيا؟ فقد أيد زعيم المعارضة إد ميليباند قرار الحكومة بالتدخل.[31] وأسهم حزب العمال، بدعمه سياسة حكومة كاميرون إزاء ليبيا، في استصدار قدرة الناخب الغاضب على سحب صوته من الحكومة وإعطائه إلى حزب يعارض الحرب. وبذلك أسهم دعم حزب العمال في الحد من المخاطر السياسية للتدخل. وقد أبدى الصحفيون رأياً مماثلاً محتجين بأن «السيد كاميرون لا يجازف الآن بالتعرض لأي ضرر سياسي نتيجة للعملية الليبية، وخاصة لأنه يتمتع بالدعم المطلق من إد ميليباند، زعيم حزب العمال» (Parker et al 2011).

خاتمة

على الرغم من عدم وجود نظرية دولية يمكنها تفسير النتائج، فإن بإمكان النموذج المتكامل نظرياً والموضح في هذه الدراسة فعل ذلك. لقد قاد عنف نظام القذافي وتهديده بالعنف ضد المدنيين، والتخوف من تدفق موجات اللاجئين، حكومتي ساركوزي وكاميرون إلى اتخاذ إجراء أولي، مثل المطالبة بإقامة منطقة حظر طيران. واعتقد المسؤولون الفرنسيون والبريطانيون أن شن حرب جوية منخفضة التكلفة يمكن أن تكون فعالة، وأنه ليس بإمكانهم الاستفادة من جهود الآخرين بلا عناء. وقد أثارت الإجراءات الأولية لكلتا الحكومتين مسألة الدعم الدولي الذي سعوا إليه كشرط أساسي لاستخدام القوة. وبعد أن انخرطت حكومتا ساركوزي وكاميرون في الإجراء الأولي فقد أسهمتا في توريط هيبة دولتيهما، وحرقتا الجسور مع نظام القذافي، مما زاد من احتمالات أن يشن هذا الأخير هجمات إرهابية. وأخيراً استفادت حكومة ساركوزي من دعم الشعب والمعارضة الفرنسيين. كما تحاشت حكومة كاميرون المضاعفات السياسية للمعارضة الشعبية بواسطة دعم المعارضة استخدام القوة.

ثمة توضيح مهم للتحليل السابق؛ لقد سعى التدخل الفرنسي والبريطاني إلى انتصار المجلس الوطني الانتقالي وإطاحة نظام القذافي، ورفضت الدولتان تصور غزو أو احتلال ليبيا بعد الحرب، وبذلك قيدتا السيطرة المتوسطة إلى طويلة الأجل على

ليبيا.[32] وبالنظر إلى أن بريطانيا وفرنسا لن يكون لهما سيطرة مباشـرة عـلى الدولـة بعـد الحرب، فلا يمكنهما ضمان تحسن وضع حقوق الإنسان أو تخفيف الضغوط المتمثلـة في الهجرة، أو الحد من التهديدات الإرهابية أو ضمان الحصول عـلى الـنفط. وقـد أوضـح كاميرون أن رفض حكومته الالتزام بوضع ما بعد الحرب يتعلق بالحـد مـن النفقـات، حيث أوضح أن «هذا لن يكون عبارة عن دخول بلـد وإطاحـة حكومتـه، ثـم امـتلاك وتحمل مسؤولية كل ما يحدث بعد ذلك».[33]


@Ahmedyassin90

الهوامش

1. يشير خبراء المناهج أكاديمياً إلى مثل هذه العوامل بـ "متغيرات الشـرط"(Van Evera 1997, 11).

2. في ما يتعلق بتأكيد الواقعيين على سلامة الأراضي، انظر: (Mearsheimer 2001, 31).

3. للاطلاع على المعلومـات المتعلقـة بالهيبـة التـي تنسـجم مـع النظريـة البنائيـة، انظـر: (Larson and Shevchenko 2010).

4. بالطبع لا يمكن أن تحظى الدول بفوائد الهيبة أو بإحساس بأنها عضو متفهم في المجتمع الدولي، مـا لم تساهم (ومن ثم، فإن هذه الشـرط الأساسـي لا ينطبق إلا على التهديد للمصلحة الوطنية).

5. للاطلاع على مناقشة أطول لهذا المنطق، انظر: (Davidson 2011, 18–20).

6. خذ، مثلاً، راوندا حيث قدر مرصد حقوق الإنسان عدد القتلى في الأسبوعين الأولـين مـن عمليـات القتل بمئة ألف (Power 2001).

7. لاحظ أن التناقض مع المنطق الإنساني ليس في القتلى المدنيين في حد ذاتهم، بل هو في رفـض التحقيـق في المزاعم المشـروعة بأنها حصلت.

8. كانت وزيرة الخارجية أليو-ماري قد قضت إجازتها في تونس بعـد أن بـدأت الاحتجاجـات، حيـث قبلت رحلات طيران مجانية على طائرة نفاثة خاصة بحليف مقرّب للرئيس التونسـي زيـن العابـدين بن علي. انظر أيضاً: (*Financial Times* 2011; Hofnung 2011).

9. انظر أيضاً: (Chayette 2011)؛ وفي الآراء المتشائمة (*Le Monde* 2011d).

10. يمثل التسلسل الزمني للأحداث نقيضاً حاسماً للمزاعم بأن برنار-هنري ليفي كـان منتقـداً لكسـب الدعم الفرنسـي للمعارضة الليبية. وكان ساركوزي قد اتخذ خطوات رئيسـية نحـو دعـم المعارضـة قبل وقت غير قليل من دعوة ليفي في 3 مارس من بنغازي (Nougayre`de 2011).

11. انظر أيضاً (Sarkozy 2011c).

12. ثمة مشكلة أخرى في هذا العامل وهو أن فرنسـا أقـرت علنـاً بأنهاسـلحت الثـوار في أثنـاء الحـرب، وبذلك انتهكت الحظر على الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلـس الأمـن رقـم 1973 (Blitz and Hollinger 2011).

13. لعل فرنسا سعت للحصول على امتيازات أفضل لشـركات النفط الفرنسية في نظام يلي نظام القذافي (Rosenberg 2007). لكن هذا المنطق لا يفسـر النتيجة؛ لأن الفرنسيين لم يتخذوا خطوات لضمان السيطرة على البيئة السياسية بعد القذافي بطريقة كانت ستضمن امتيازات أفضل للشـركات الفرنسية.

14. برهنت هذه النتيجة على وجود تحول في العاطفة الشعبية، فقد كشـف اسـتطلاع رأي في 4 مـارس أن نسبة من عارضوا كانت 66٪ عارضوا (*Le Monde* 2011c).

15. House of Commons Debates (HC Deb) 21 March 2011 vol 525 c704

.16 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c710. See also column 709

.17 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c706

.18 Ibid.

.19 انظر أيضاً: FCO (2011a).

.20 انظر أيضاً: HC Deb 2 March 2011 vol 524 c291

.21 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c701

.22 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c801

.23 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c704

.24 HC Deb 9 March 2011 vol 524 c904

.25 انظر أيضاً: HC Deb 21 March 2011 vol 525 c708 and c711

.26 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c797. انظر أيضاً: columns 799 and 800

.27 للاطلاع على مقال نقدي انظر: Parris (2011)

.28 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c708

.29 وفقاً لتصريح المندوب البريطاني في مجلس الأمن، كانت هذه أول زيارة لوزير الخارجية خلال عشر سنوات (Last 2011).

.30 HC Deb 9 March 2011 vol 524 c900. انظر أيضاً: Hague (2011c)

.31 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c714. انظر أيضاً: HC Deb 2 March 2011 vol 524 c292

.32 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c710

.33 HC Deb 21 March 2011 vol 525 c710

المراجع

Alliot-Marie, Michèle (2011) 'ENTRETIEN AVEC "FRANCE-INFO"', 25 February, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Amnesty International (2011) 'Libya: totally inadequate response by EU states to refugees stuck in limbo', 19 September, <http://www.amnesty.org.> accessed 5 June 2012

Araud, Gérard (2011a) 'LIBYE INTERVENTION AUPRES DES NATIONS UNIES', 26 February, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Araud, Gérard (2011b) 'LIBYE—COTE D'IVOIRE', 4 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Beech, Matt (2011) 'British Conservativism and foreign policy', *British Journal of Politics and International Relations*, 13, 348–363.

Bellamy, Alex J and Paul D Williams (2011) 'The new politics of protection?', *International Affairs*, 87:4, 825–850.

Blitz, James (2011) 'Cameron ardent in support of rebels in Libya', *Financial Times*, 10 March.

Blitz, James and Peggy Hollinger (2011) 'France reveals arms drop for Libya rebels', *Financial Times*, 30 June.

Blitz, James, Alex Barker and Daniel Dombey (2011) 'Cameron seeks "leadership" on Libya', *Financial Times*, 17 March.

Cameron, David (2011a) 'Prime Minister's statement on Libya', 28 February, <http://www.number10.gov.uk/news/.> accessed 29 May 2012

Cameron, David (2011b) 'Britain will remain at the forefront of Europe in leading the response to this crisis', 14 March, <http://www.number10.gov.uk/news/.> accessed 29 May 2012.

Cameron, David (2011c) 'Prime Minister statement on the UN Security Council Resolution on Libya', 18 March, <http://www.number10.gov.uk/news/.> accessed 29 May 2012.

Castle, Stephen (2011) 'European leaders don't rule out armed intervention in Libyan conflict', *New York Times*, 12 March.

Chayette, Sylvie (2011) 'Libye: "Une ope´ration de paralysie des moyens militaires"', *Le Monde*, 21 March.

Chivers, CJ (2012) 'NATO's secrecy stance', *New York Times*, 25 March.

Chivers, CJ and Eric Schmitt (2011) 'Libya's civilian death toll, denied by NATO', *New York Times*, 18 December.

Clegg, Nick (2011) 'Building open societies', 2 March, <http://www.number10.gov.uk/news/.> accessed 29 May 2012.

Coates, Sam and Roland Watson (2011) 'Tories split as Gove demands tougher line from Hague on tackling dictators', *The Times*, 3 March.

Coates, Sam, Anushka Asthana and Michael Savage (2011) 'We are extremely sorry, Cameron tells Britons stranded in Libyan "hell"', *The Times*, 25 February.

Collins, Philip (2011) 'It's not teenage naivety to oppose arms sales', *The Times*, 25 February.

Cowell, Alan and Ravi Somaiya (2011) 'France and Italy will also send advisers to Libya rebels', *New York Times*, 21 April.

Daalder, Ivo H and James G Stavridis (2011) 'NATO's success in Libya', *New York Times*, 30 October.

Davidson, Jason W (2011) America's allies and war (New York: Palgrave Macmillan) *Economist* (2011) 'Libya's no-fly zone', 5 March.

Erlanger, Steven (2011a) 'G-8 ministers fail to agree on Libya no-flight zone', *New York Times*, 16 March.

Erlanger, Steven (2011b) 'Sarkozy puts France at vanguard of West's war effort', *New York Times*, 21 March.

Erlanger, Steven (2011c) 'By his own reckoning, one man made Libya a French cause', *New York Times*, 2 April.

Fillon, Franc¸ois (2011a) 'ENTRETIEN DU PREMIER MINISTRE AVEC "RTL"', 28 February, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Fillon, Franc¸ois (2011b) 'LIBYE INTERVENTION A ` L'ASSEMBLE´E NATIONALE', 22 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Financial Times (2011) 'Sarkozy's activism', 11 April.

Finnemore, Martha (1996) *National interests in international society* (Ithaca, New York: Cornell University Press).

FCO (2011a) 'British government concerned by reports of violence in the Middle East', 19 February, <http://www.fco.gov.uk/en/advanced-search.> accessed 24 May 2012.

FCO (2011b) 'UK at the UN Human Rights Council on Libya', 25 February, <http://www.fco.gov.uk/en/advanced-search.> accessed 24 May 2012.

FCO (2011c) 'Development Secretary visits Libyan Tunisian border', 4 March, <http://www.fco.gov.uk/en/advanced-search.> accessed 24 May 2012.

French Defence Ministry (2011) 'Libye: point de situation n8 50', 8 November, <http://www.defense.gouv.fr/operations/.> accessed 2 March 2012.

French Foreign Ministry (2011a) 'Situation en Libye', 24 February, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

French Foreign Ministry (2011b) 'Sanctions européennes contre la Libye', 24 February, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

French Foreign Ministry (2011c) 'Libye: point de presse', 4 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Gilpin, Robert (1981) *War and change in world politics war* (Cambridge: Cambridge University Press).

Gouyette, Franc¸ois (2011) 'LIBYE: COMMISSION DES AFFAIRES E ´ TRANGE` RES', 8 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Hague, William (2011a) 'Foreign Secretary discusses situation in the Middle East', 20 February, <http://www.fco.gov.uk/en/advanced-search.> accessed 24 May 2012.

Hague, William (2011b) 'Foreign Secretary attends UN Human Rights Council in Geneva', 28 February, <http://www.fco.gov.uk/en/advanced-search.> accessed 24 May 2012.

Hague, William (2011c) 'UK is at the forefront of the international effort to isolate Qadhafi regime', 15 March, <http://www.fco.gov.uk/en/advanced-search.> accessed 24 May 2012.

Haynes, Deborah, Sam Coates, Michael Evans, (2011) 'Britain ready to use force to free Libya', *The Times*, 1 March.

HM Government (2011) 'Prime Minister hails "great opportunity" for Egypt', 21 February, <http://www.number10.gov.uk/news/.> accessed 29 May 2012.

Hofnung, Thomas (2011) 'La folle histoire de Mouammar Kadhafi', *Politique Internationale*, 131.

Hollinger, Peggy (2011a) 'French reap rewards from persistence', *Financial Times*, 18 March

Hollinger, Peggy (2011b) 'Sarkozy's summit initiative wins big support', *Financial Times*, 19 March.

Hollinger, Peggy (2011c) 'Man in the news: Sarko's lofty ambition', *Financial Times*, 26 March.

Hollinger, Peggy and Peter Spiegel (2011) 'Split over action to back Libya opposition', *Financial Times*, 11 March.

Hope, Christopher (2011) 'Libya: most Britons believe military action too risky', *The Telegraph*, 22 March, <www.telegraph.co.uk.> accessed 22 March 2011.

Juppé, Alain (2011a) 'CEREMONIE DE PASSATION DE POUVOIRS', 1 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain (2011b) 'LIBYE RE´PONSE DU MINISTRE D'E´TAT', 2 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain (2011c) 'UNION POUR LA ME´DITERRANE´E RE´PONSE DU MINISTRE D'E´TAT', 2 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain (2011d) 'DE´PLACEMENT ENE ´ GYPTE CONFE´RENCE DE PRESSE', 6 March, ,http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain (2001e) 'LIBYE RE´PONSE DU MINISTRE D'E´TAT', 8 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain (2011f) 'LIBYE RE´SOLUTION DE LA LIGUE DESE ´ TATS ARABES', 13 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012

Juppé, Alain (2011g) 'REUNION DES MINISTRES DES AFFAIRESE´ TRANGE`RES DU G8', 15 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain (2011h) 'LIBYE INTERVENTION DU MINISTRE D'E´TAT', 17 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain (2011i) 'LIBYE CONFE´RENCE DE PRESSE', 17 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Juppé, Alain and Laurent Wauquiez (2011) 'DE´CLARATION DU GOUVERNEMENT', 16 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Krauss, Clifford (2011) 'Scramble begins for access to Libya's oil', *New York Times*, 23 August.

Laïdi, Zaki (2011) 'The West will rue not helping Libya's rebels', *Financial Times*, 17 March.

Larson, Deborah Welch and Alexei Shevchenko (2010) 'Status seekers', *International Security*, 34:4, 63–95.

Last, Bob (2011) 'A visit from the boss (and everyone else's)', 1 March, <http://blogs.fco.gov.uk/boblast/> accessed 24 May 2012.

Le Monde (2011a) 'Aubry sur la Libye', 17 March.

Le Monde (2011b) 'Quels pays participent a` l'opération militaire en Libye?', 19 March.

Le Monde (2011c) 'Pre`s de 66% des Franc¸ais approuvent l'intervention', 24 March.

Le Monde (2011d) 'L'intervention en Libye critique´e sur le fond et sur la forme', 25 March.

Le Monde (2011e) 'Bertrand Badie: "La diplomatie franc¸aise sera forte si elle sait faire acte de concertation"', 25 March.

MacAskill, Ewen, Peter Beaumont and NicholasWatt (2011) 'Cameron backtracks on Libya intervention', *The Guardian*, 2 March.

MacFarquhar, Neil (2012) 'U.N. report faults NATO's response to civilian toll and Libya's failure to curb violence', *New York Times*, 3 March.

Marly (2011) 'La voix de la France a disparu dans le monde', *Le Monde*, 24 February.

Mearsheimer, John J (2001) *Tragedy of great power politics* (New York: WW Norton).

Meunier, Sophie (2012) 'La politique étrangere de Nicolas Sarkozy' in Jacques de Maillard and Yves Surel (eds) *Les politiques publiques sous Sarkozy* (Paris: Sciences Po), 133–151.

Ministry of Defence (2012) 'The UK's contribution to freeing Libya', 5 January, <http://www.mod.uk/DefenceInternet/DefenceNews/MilitaryOperations/.> accessed 2 March 2012.

Moravcsik, Andrew (1997) 'Taking preferences seriously', *International Organization*, 51:4, 513–553.

Morris, Harvey, Peggy Hollinger and James Blitz (2011) 'US joins push for UN action in Libya', *Financial Times*, 18 March.

Neack, Laura (1995) 'UN peace-keeping', Journal of Peace Research, 32:2, 181–196.

New York Times (2011) 'Discord among allies', 24 March.

Nougayre`de, Natalie (2011) 'BHL, porte-étenard libyen', *Le Monde*, 8 November.

Obama, Barack (2011) 'Remarks by the President in address to the nation on Libya', 28 March, <http://www.whitehouse.gov/briefing-room.> accessed 29 March 2011.

Olson, Mancur (1965) *The logic of collective action* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press).

O'Sullivan, Meghan (2003) *Shrewd sanctions* (Washington: Brookings Institution).

Parker, George, Elizabeth Rigby and Jim Pickard (2011) 'Unease mounts over military action', *Financial Times*, 22 March.

Parris, Matthew (2011) 'We musn't pass up the chance to do nothing', *The Times*, 12 March.

Peel, Michael and James Blitz (2011) 'UK aided rendition to Libya', *Financial Times*, 5 September.

Power, Samantha (2001) 'Bystanders to genocide', *Atlantic*, September.

Rosenberg, Tina (2007) 'The perils of petrocracy', *New York Times Magazine*, 4 November.

RUSI (2011) 'Accidental heroes', <http://www.rusi.org/news/ref:N4E7B610E8D672/#.UFege1EdyDk.>

Sarkozy, Nicolas (2011a) 'Re´pression en Libye', 23 February, <http://www.elysee.fr/president/accueil.1.html.> accessed 17 May 2012.

Sarkozy, Nicolas (2011b) 'Point de presse', 25 February, <http://www.elysee.fr/president/accueil.1.html.> accessed 17 May 2012.

Sarkozy, Nicolas (2011d) 'Lettre du Pre´sident Conseil de se´curite´ des Nations Unies', 16 March, <http://www.elysee.fr/president/accueil.1.html.> accessed 17 May 2012.

Savage, Michael (2011) 'Britain shipped weapons worth... ', *The Times*, 3 March.

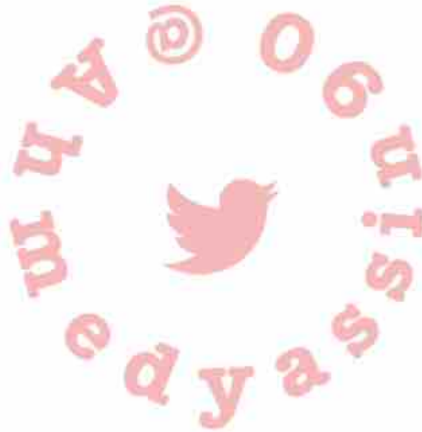
Stephens, Philip (2011a) 'Cameron is taught a lesson in realpolitik', *Financial Times*, 1 March.

Stephens, Philip (2011b) 'Cameron is right but has put himself on the line', *Financial Times*, 22 March.

Van Evera, Stephen (1997) *Guide to methods for students of political science* (Ithaca, New York: Cornell University Press).

Wauquiez, Laurent (2011a) 'ENTRETIENAVEC "EUROPE 1"', 21 February, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

Wauquiez, Laurent (2011b) 'ENTRETIENAVEC "FRANCE-INFO"', 2 March, <http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-php/cadcgp.php.> accessed 17 May 2012.

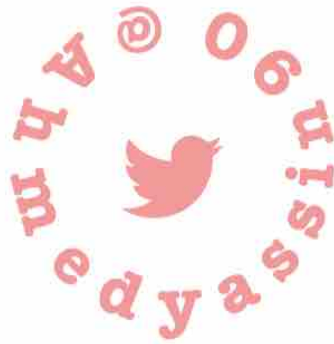


نبذة عن المؤلف

جيسون دافيدسون Jason W. Davidson؛ هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة ماري واشنطن، وقد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة جورج تاون عام 2001. والدكتور جيسون متخصص في السياسة الخارجية والأمنية لكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا.

تصوير

أحمد ياسين


@Ahmedyassin90

دراسات عالمية

Panton 499 C



فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا
تحليل متكامل

جيسون دافيدسون



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 134